

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥٧١

الاثنين، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ويسنومورتي (اندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كارييف
	الأرجنتين السيدة كانياس
	ألمانيا السيد رودلف
	إيطاليا السيد فولتشي
	بوتسوانا السيد نكفوي
	الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
	رواندا السيد باكوراموتسا
	الصين السيد هي يافي
	عمان السيد السمين
	فرنسا السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ويستون
	نيجيريا السيد أيواه
	هندوراس السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1995/631)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Service, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1995/631)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تيرنس (بوروندي) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/631 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/724 التي تتضمن نص مشروع قرار تقدم به الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، ورواندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1995/157، رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير البعثة التحضيرية لتقصي الحقائق الموفدة الى بوروندي؛ S/1995/163، تقرير بعثة مجلس الأمن الى بوروندي؛ والوثيقتين S/1995/673 و S/1995/731، وهما رسالتان مؤرختان ٨ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ على التوالي موجهتان من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن.

المتكلم الأول هو ممثل بوروندي وأعطيه الكلمة.

السيد تيرينسي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): خلال هذه الفترة من العام التي تتسم ببطء العمل، حيث يريد الجميع الإسراع في الذهاب للاستمتاع بالإجازات التي يستحقونها، يفي مجلس الأمن، تحت قيادةكم المتبصرة، سيدي الرئيس، بالمسؤولية الموكولة اليه وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة: العمل بجد على حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يتناول المجلس الآن مسألة إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية، مستجيبا بالتالي للاقتراح المحدد الذي تقدمت به حكومة بوروندي، بتأييد من الأحزاب السياسية التي انبثقت منها تلك الحكومة.

لهذه الأسباب المختلفة، ونيابة عن حكومة بلدي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد باندونيسيا لدورها الرائد الذي قامت به منذ أربعة عقود في تأسيس منظمة دولية أوكلت إليها المهمة التاريخية الخاصة باتباع طريق وسط بين تكتلات أيديولوجية، كانت في ذلك الوقت، تتنافس تنافسا محفوقا بالمخاطر من أجل التفوق العالمي.

وتود بوروندي أن تعرب عن امتنانها العميق لجميع أعضاء هذه الهيئة الممتازة الموقرين، على الأدوار الإيجابية التي قاموا بها تجاه بوروندي؛ ولأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي يمثل في بوروندي السفير عبد الله، للجهود المستمرة الجديرة بالثناء التي قام بها من أجل بوروندي وتفانيه الشخصي لمهمة ممثله الخاص الى بوروندي بغرض التوصل الى نتيجة مرضية للأزمة البوروندية.

الجريمة البغضاء وحدهم ينبغي أن يعتبروا مسؤولين أمام الأمة وأمام المجتمع الدولي.

وإذ واجه الزعماء السياسيون لبلدنا هذه المواقف المتعارضة، قرروا خلال مفاوضات شاقة أن يتجهوا إلى هيئة دولية يوكل إليها تقرير المذنبين عن اغتيال رئيس الدولة وجزء من السكان، ونجحت المعارضة البوروندية والحركة الرئاسية - وقد طرحتا خلافاتهما المعتادة جانبا - في اتخاذ قرار خطير بالتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية. وقد تبلورت هذه الإرادة المشتركة لهاتين المجموعتين السياسيتين في المادة ٣٦ من اتفاقية الحكم التي تنص على أنه بمقتضى الاتفاقية - S/1995/190، المرفق - فإن الأطراف البوروندية:

"اتفقت ... على تسمية [الانقلاب والمذابح التي تلت اغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣] بإبادة الأجناس دون المساس بنتائج التحقيقات الوطنية والدولية المستقلة".

وقد أرسل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن طريقنا إلى مجلس الأمن يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ تطبيقا للمبدأ الموضوع في اتفاقية الحكم، ووفقا للاتفاق المشترك المعرب عنه بين الحركة الرئاسية والمعارضة البوروندية، بيانا عن دوافع وشروط ما يعد مبادئ توجيهية لإنشاء لجنة التحقيق القضائية الدولية.

وبالتالي، فإن من الواضح أن مبادرة إنشاء هذه اللجنة تأتي من مسؤولين سياسيين بورونديين بحثا عن مُحكّم دولي محايد.

ونرى أن لجنة قضائية دولية للتحقيق ينبغي أن يسند إليها إجراء تحقيقات قضائية. وهذا هو ما فهمته الأطراف الرئيسية في اتفاقية الحكم: أي الأطراف السياسية الـ ١٢ التي وقعت الاتفاقية.

ومنذ بدء المأساة، ما فتئت المجموعات السياسية والإثنية المختلفة تكيل الاتهامات باستمرار لبعضها ضد بعض فيما يتعلق باغتيال رئيس الدولة وقتل عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء. وينتج عن ذلك إضفاء الطابع الشمولي على الذنب بشكل أحق وبذلك يخلط بين

كما نتقدم بشكرنا الخاص إلى الوفد الأمريكي، الذي أبدى دينامية ودأبا خاصا في رعاية مشروع القرار إلى النقطة الإيدابية التي يوشك الآن أن يختتم فيها اختتامنا ناجحا.

ان أصل تكوين لجنة التحقيق القضائية الدولية هو كما يلي:

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أطاحت برئيس الجمهورية واغتالته حفنة من الضباط العسكريين الذين كانوا يتوقون إلى عهد مضي. أما زعماء الحزب الذي كان موجودا في السلطة، وقد روعبتهم نتيجة لهذا الحادث، فقد اختبأوا، مبددين الريبة في الجيش. ومن ناحية أخرى، بذلت القيادة العسكرية العليا جهودا مكثفة لإعادة إنشاء الحكومة الشرعية وأعلنت رسميا ولاءها الطبيعي لتلك الحكومة بدلا من الاستيلاء على السلطة.

وابتداء من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وخلال الأيام التالية ندد زعماء المعارضة البوروندية، التي كانت تتكون في ذلك الوقت من ثمانية أحزاب سياسية، وبشدة، بمحاولة الانقلاب واغتيال كبير القضاة. وطالبوا بإعادة غير المشروطة للشرعية الدستورية. وبذريعة الرد على هذا الاغتيال السياسي الذي قامت به مجموعة صغيرة من الجنود. ارتكبت مذابح على نطاق مثير للربح في طول البلاد وعرضها ضد واحدة من أكبر المجموعات الوطنية، التوتسي، وضد كثير من أعضاء المعارضة من الهوتو.

وإثر هذه الكارثة المزدوجة بدت الأحزاب السياسية، التي تمسكت بفكرة أن الرئيس اغتيل بسبب أصله الهوتو، مؤيدة قوية "للتطهير العرقي" الموجه ضد التوتسي، الذين اتهموا ظلما بالتحالف مع الجيش. وهذا الرأي رفضته بإصرار الأحزاب السياسية المعارضة، التي فضلت الاعتقاد بأن القائمين بمحاولة الانقلاب ومغتالي الرئيس لم يكونوا يعملون بناء على أوامر من الجيش أو السكان التوتسي. وإضافة إلى ذلك، قاومت تلك الأحزاب الاتجاه القوي بتقديم السيد مليشور ندادي رئيسا للهوتو فقط، الذين كانوا ينوون الانتقام له. واعترضت المعارضة، على العكس من ذلك، بأن الذي اغتيل كان رئيسا منتخبا لدولة جميع المجموعات الوطنية، وأن شعب بوروندي كله حزن عليه بهذه الصفة، وأن مرتكبي هذه

لإجراء التحقيقات معهم. والطلبات المتكررة من جانب المدعي العام للجمهورية والمشراف العام لإعادة هؤلاء الفارين الـ ١٥ إلى وطنهم قوبلت بأعمال التخريب ووضع العراقيل من جانب الدوائر نفسها التي تدعي بزعمها أنها تطالب بمعاينة المذنبين.

إن المحاولة المرعبة لإفناء جماعة التوتسي الوطنية والعديد من الهوتو الذين ينادون بالتعايش المنسجم في بوروندي قد سبقت عملية إبادة الأجناس في رواندا، وكان يمكن أن تصل إلى أبعاد مماثلة. ولتنفيذ عملية إبادة الأجناس هذه التي خطط لها، فإن مجرمي الجيش يقومون، وأيضاً من سخرية القدر ما يطلق عليه المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وجناحه المدني المسلح، وقوات الدفاع عن الديمقراطية، بالإضافة إلى سلفها باليهوتو، بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة. وهناك دليل قاطع على أن هذه الحركة تكشف بشكل محموم استراتيجيات تؤدي إلى عملية إبادة الأجناس مماثلة لتلك التي وقعت في رواندا. فالأيديولوجية المسمومة التي تبثها ما يطلق عليها إذاعة الديمقراطية، والتي ليست أكثر من صدى لإذاعة ميل كولينييس سيئة الصيت في رواندا، والأساليب المستخدمة والأهداف غير المتغيرة تكشف جميعها عن أن صورة مغايرة جديدة من النازية أخذت تولد في قلب أفريقيا لدى نهاية القرن العشرين. إن فرسان النازية الجديدة هؤلاء، وتحت قيادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، يركزون أعمالهم الإجرامية على مراكز لاجئي التوتسي والمدنيين من التوتسي، الذين نكلوا بهم ذبحاً وقتلاً باستخدام أبشع الأساليب، والهوتو الذين عارضوا بعنف هذا المذهب النازي و "التطهير العرقي" يلاقون نفس المصير مثل أبناء بلدهم من التوتسي.

وفي ضوء الحقائق وخطورة الجرائم التي أحصيتها، يجب على اللجنة الدولية أن تحدد هوية المرتكبين الفعليين للجرائم. ودون إصدار حكم مسبق على نتائج تحقيقات اللجنة، من الواضح الآن أن جريمة سياسية - هي اغتيال رئيس بلدنا - قد ارتكبت وجرى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وما زالت ترتكب بحدة عن طريق الإفناء المنظم للجماعات الاجتماعية والإنسانية على أساس انتمائها العرقي، كما هو الحال بالنسبة للتوتسي، أو على أساس ولائها السياسي، كما هو الحال بالنسبة للهوتو الذين يناضلون ضد

المذنب والبريء. وبالتالي تنوء الأمة كلها تحت أثقال عبء ساحق. إن الأغلبية الساحقة من شعب بوروندي - من كل الجماعات الوطنية - لها الحق بالتأكيد في إعلان براءتها. وكما تشهد المذكرة الموجهة إلى الأمين العام من وزير الدفاع الوطني خلال زيارته الأخيرة لبوروندي، يؤيدها برهان قاطع، فإن الجيش كمؤسسة ليس له أي ضلع في اغتيال الرئيس ندادي وزملائه السياسيين الأربعة، مع أن مرتكبي هذه الجريمة هم دون ريب قلة من الجنود.

وتهدف حملة مأكرة نظمها أعداء الجيش البوروندي إلى تسميم الرأي العالمي: إن من الحيوي القضاء على الإشاعة الشريرة التي عمّت أنحاء العالم: فحاشا للقادة العسكريين أن يكونوا من المدبرين للانقلاب الفاشل أو من الشركاء فيه، أو في اغتيال الرئيس ندادي؛ لقد تكاتف القادة العسكريون لإجهاض الفتنة وإنزال العقاب بالقتل عن عمد. والمذكرة التي وجهها إلى الأمين العام وزير الدفاع الوطني تنص على حقائق مفيدة وتستحق الاقتباس:

"من بدء محاولات إشعال الفتنة شاركت الخدمات المختصة في القوات المسلحة في محاولة وأدائها، وإفشالها وإعادة إقامة الشرعية الدستورية. وعليه، قامت خدمات المخابرات العسكرية بإجراء تحقيقات لتحديد هوية المسؤولين. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ رفض أعضاء في الحكومة نفسها مبادرة ترمي إلى ممارسة القضاء العسكري بهدف اعتقال المشتبه بهم".

إن التصميم الدؤوب من جانب السلطات العسكرية على إلقاء الضوء على هاتين الحادثتين تدل عليه الإجراءات المحددة التي يمكن التحقق منها. وإذا اتخذت قيادة الجيش العليا موقفاً ضد الإفلات من العقاب، فإنها قد سلمت إلى لجنة التحقيق الوطنية ٨٥ جندياً لاستجوابهم و ٢٢ جندياً لاحتجازهم. وقامت بعدة محاولات لتسليم ١٥ متهما بمحاولة إشعال الفتنة ضد الحكومة الشرعية واغتيال رئيس الجمهورية؛ وهؤلاء قد فروا إلى زائير وأوغندا. وإننا ندخل في تناقض لا معنى له: إن السياسيين الذين يوجهون أقصى الاتهامات إلى الجيش يقومون بمناورات سرية لعرقلة إجراءات تسليم هؤلاء الجنود الـ ١٥ الذين استدعتهم قيادة الجيش العليا

أيضا يسيطرون على القطاعين العسكري والأمني. أما الهوتو في بوروندي، من ناحية أخرى، فلديهم العدد، ولكنهم لم يفوزوا بالجزء الأكبر من الانتخابات السياسية في الانتخابات الديمقراطية الأولى في البلد إلا في عام ١٩٩٣.

ولقد شوهت نتائج تلك الانتخابات على نحو مثير عندما اغتيل في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، الرئيس ندادي المنتخب حديثاً، الذي كان الهوتو في البلد يعتقدون بأنه نيلسون مانديلا خاص بهم. أما المجرمون فلم يتم تحديد هويتهم قط بصورة علنية، ناهيك عن تقديمهم إلى العدالة. وعقب الاغتيال، أدت موجة من الثأر إلى ذبح حوالي ٥٠ ٠٠٠ نسمة، معظمهم من التوتسي. ومرة أخرى لم يتم قط تحديد هوية المجرمين، ناهيك عن محاكمتهم.

وما فتئت الحالة السياسية في البلد منذ ذلك الحين تتداعى من أزمة إلى أخرى، وتقف دورياً على شفا انفجار من نوع أو آخر، وكان مجلس الأمن يعتقد بأنه من الضروري إيجاد بعثتين إلى البلد في العام الماضي أو حوالي ذلك. وبوروندي هي البلد الوحيد الذي تلقى اهتماماً بهذه الكثافة إبان الأزمة التي يعيشها. ولقد تشرفت بأن كنت عضواً في كلتا هاتين البعثتين.

وتترك بوروندي في بال زائرها انطباعاً أو انطباعين يتعذر محوهما. الانطباع الأول هو التآكل الذي يصيب الجسم السياسي بفعل ما وصف على نحو مناسب بأنه "ثقافة الإفلات من العقوبة". ومن الصعب غرس احترام حياة البشر في النفس، ناهيك عن الشعور بالمسؤولية السياسية، لو لم يعاقب على الجرائم - وحتى الجرائم السياسية، وحتى الاغتيالات السياسية، وحتى اغتيال رئيس البلد. وستواصل لجنة التحقيق الدولية التي ستُنشأ وفقاً لمشروع القرار المعروض علينا العمل الممتاز الذي قامت به بعثة السفيرين أكي وهو سليل، والتي يرد تقريرها الدقيق الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤ في الفقرة الأولى من ديباجة المشروع. والأشخاص الذين تم تحديد هويتهم باعتبارهم مشاركين في اغتيال الرئيس ندادي أو فيما تبع ذلك من قتل التوتسي، وهو ما تصفه السلطات البوروندية بالإبادة

الأيديولوجية النازية التي ينشرها الهوتو بين سكان بوروندي.

وإن نجاح عمل لجنة التحقيق القضائية الدولية سيتوقف على التعاون الوثيق والمستمر مع حكومة بوروندي عموماً وقوات الأمن والنظام القضائي الوطني خصوصاً. وسيتعين على اللجنة أن تقاوم أي إغراء بتجاوز ولايتها وميدان العمل الذي حددته الصلاحيات التي اقترحتها حكومة بوروندي ونص عليها مشروع القرار المعروض على المجلس. ومدونة السلوك هذه يملها الاهتمام بالحيلولة دون أي نيل من السيادة الوطنية، وأي تدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي وأي خلط محتمل للمسائل التي تقع في نطاق ولاية اللجنة في مواضيع تقع خارج نطاق اختصاصها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ما زالت بوروندي لبعض الوقت تتأرجح على شفا الكارثة. وبتركيبة بوروندي العرقية المشابهة جداً لتركيبة رواندا المجاورة، وبالرغبة المعلن عنها على نحو مماثل بين المجموعتين العرقيتين تتكرر المخاوف من أن بوروندي أيضاً قد تشهد إبادة جماعية من قبيل الإبادة الجماعية في رواندا.

ومع ذلك، فإن جوانب الاختلاف بين البلدين هامة جداً أيضاً. وفي حين أن الهوتو يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان في كلا البلدين، فإن الهوتو في رواندا كانوا

المعروض علينا. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا التحرك من قبل المجلس في المصالحة الوطنية في بوروندي.

ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في المساعدة على إيجاد تسوية لمسألة بوروندي، أن يحترم بالكامل استقلال جمهورية بوروندي وسيادتها، وينبغي ألا يتدخل في شؤونها الداخلية. لذلك، من الأهمية القصوى الاهتمام بآراء حكومة بوروندي واحترامها فيما يتصل بإنشاء هيئة التحقيق. ولا يمكن للجنة أن تعمل على نحو سلس بعد إنشائها إلا بالتعاون الكامل من قبل حكومة بوروندي.

إننا لاحظنا أن ولاية اللجنة التي على وشك أن يؤذن بإنشائها ولاية واسعة، وهي تمس في جوانب معينة سيادة بوروندي وشؤونها الداخلية. ونعتقد بأنه يجب على مجلس الأمن أن يكون حذرا للغاية عندما يتخذ قراراته أو ينفذها في هذا الصدد. ولدنا في الوقت الراهن، ومن حيث المبدأ، تحفظات معينة على بعض العناصر في ولاية اللجنة. ومع ذلك، ومع مراعاة أن بعض التعديلات أدخلت على النص وأن حكومة بوروندي صرحت بأنها تقبل النص، وأيضا مع مراعاة الظروف الخاصة جدا القائمة في بوروندي، يمكن اعتبار المسألة مسألة خاصة.

وبغية القيام، في تاريخ مبكر، بتقصي الحقائق المتعلقة باغتيال رئيس بوروندي والمذابح التي أعقبت ذلك نطلب الى الأطراف المعنية تزويد لجنة التحقيق بما أمكن من المساعدة من أجل الاضطلاع بولايتها على نحو ناجح.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد درس وفد بوتسوانا بعناية الوثيقة S/1995/631 التي تتضمن نص رسالة من الأمين العام موجهة الى رئيس مجلس الأمن، وتقرير الدكتور بيدرو نيكن بشأن الاقتراح بإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الحقائق المحيطة بمحاولة الانقلاب التي حدثت في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمجازر التي أعقبتها. ونحن ممتنون للأمين العام، ومن خلاله، للدكتور نيكن على التقرير الممتاز الذي يشكل أساسا صلبا لمداولات المجلس.

الجماعية، يُفترض أن تلاحقهم يد القانون، مما يدل في بوروندي ولأول مرة منذ سنوات على أن الجرائم تفضي الى العقاب.

وثمة انطباع آخر يتعذر محوه من بال المرء في بوروندي. فبالانتخابات التي جرت عام ١٩٩٣ خطا البلد على طريق الديمقراطية. والديمقراطية بوصفها حكم الأغلبية شيء نضهمه جميعا. ومع ذلك، وفي بوروندي بصفة خاصة، يبرز الجانب الآخر للديمقراطية - ألا وهو حماية الأقليات. فالأقلية التوتسية ترتاب الآن في ديمقراطية بلدها وهي لا ترى الآن الحماية الذاتية الكافية إلا في السيطرة على جميع المدافع في البلد. ويتعين، على مدى الأعوام المقبلة، تولد ثقة كافية بين المجموعتين العرقيتين، وهي الثقة التي تسمح لجميع شرائح السكان بالمشاركة في جميع جوانب الحياة في البلد.

ولعل هيئة التحقيق تساعد هنا بقدر ما تقدم من توصيات تتعلق باتخاذ تدابير قانونية أو سياسية أو إدارية، ولربما كانت هذه التدابير ضرورية لو أرادت بوروندي ألا تتجنب في المستقبل دوامة رواندا فحسب، بل أيضا الخطرين المزدوجين المتمثلين في الديكتاتورية القائمة على سيطرة أغلبية مجموعة عرقية، فضلا عن ديكتاتورية قائمة على احتكار المجموعة العرقية الأخرى لإطلاق النار.

السيد هي يافي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد شهد العامان الماضيان اضطرابا سياسيا متواصلا، ومزيلا من تدهور الحالة الإنسانية في بوروندي، وزيادة في تدفق اللاجئين من البلد، مما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة. ويشعر الوفد الصيني بقلق عميق إزاء هذه الحالة.

لقد اقترح الأمين العام في رسالته الأخيرة الموجهة الى رئيس مجلس الأمن إنشاء لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق المتعلقة باغتيال رئيس بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمجازر التي تبعت ذلك، ولتقديم توصيات بشأن معاقبة الذين ارتكبوا الجرائم. ويؤيد الوفد الصيني هذا الاقتراح من الناحية المبدئية، وسيصوت لصالح مشروع القرار

"تدابير ذات طابع قانوني أو سياسي أو إداري، بما في ذلك التدابير التي تقتضي إجراء إصلاحات تشريعية أو دستورية..." (S/1995/724) الفقرة ١ (ب))

التي قد تخلص إليها للجنة لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا النهج يتطلع إلى المستقبل. وبالطبع ستخضع هذه التوصيات لقبول السلطات البوروندية أو لرفضها. ولكننا نجد هذه الفكرة جذابة لأنه في مجتمع استقطابي كذلك القائم في بوروندي اليوم، لا يمكن إلا للمؤسسات القائمة على العدالة وسيادة القانون والديمقراطية وحدها أن تكفل حماية حقوق جميع الأفراد بصرف النظر عن الأصل العرقي. وإذا تمكنت اللجنة من تقديم توصيات واضحة متصلة بهذه التدابير التي يمكن أن تقبلها سلطات بوروندي، فإن حجر الزاوية سيكون قد تم إرساؤه في إقامة مؤسسات نزيهة يمكنها معالجة جميع القضايا أو الاستجابة لجميع الحالات دون خوف أو محاباة. فرغم كل ذلك، من واجب ومسؤولية شعب بوروندي نفسه أن ينهي الحلقة المفرغة من الافلات من العقاب. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا أدرك المواطنون تمام الإدراك أنهم سيكونون مسؤولين شخصياً عن أعمالهم وفقاً لقانون البلاد وأمام مؤسساتهم وشعبهم. والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يفعل أكثر من دعمهم ومساعدتهم في هذه المهمة العسيرة. ومشروع القرار المعروض علينا يبلور اشمئزاز الرأي العام الدولي والاجماع الساحق على ضرورة إنهاء الافلات من العقاب في بوروندي. لقد آن أوان أن يفعل شعب بوروندي كل ما يمكن لوضع هذه الحصانة في مكانها الصحيح: ألا وهو مخلفات تاريخه الماضي التعيس. ولا يمكن لأحد أن يقوم بذلك غيره.

وباختصار، هناك فرصة متاحة لبوروندي شعباً وحكومة للبدء في صفحة جديدة بعيداً عن ماضيها الحالك وإيجاد معايير للسلوك المتحضر مع الضمانات المؤسسية. وهي فرصة لا يمكنهما أن يفوتاهما.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن لمشروع القرار المعروض علينا هدفين. الأول هو المساعدة على تضميد جراح الماضي القريب بتقصي الحقائق المتصلة باغتيال رئيس بوروندي الراحل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وكذلك المذابح التي أعقبتها؛ والثاني هو وضع نهاية لظاهرة الافلات من العقاب التي

وكنا نتمنى لو أنه بذلت جهود متضافرة لإحقاق العدالة بسرعة حيث ارتكبت فظائع من قبيل الفظائع التي ارتكبت في بوروندي عام ١٩٩٣. والتقصير في إحقاق العدالة في الوقت المناسب أسفر الآن عن حالة مستديمة. ومما يسبب إحباطنا العميق أعمال القتل التي ترتكب بدافع سياسي والتي أصبحت مظهراً من مظاهر الحياة في بوروندي. ونشاطات مشاطرة كاملة الإحباط والقلق العميق اللذين تشعر بهما وفود عديدة تعتقد بأن ثقافة الموت الزاحفة التي تهدد بأن تتجذر في بوروندي يجب وقفها وعكس مسارها.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن تكون اللجنة دولية ومستقلة ومحيدة إذا أريد لها أن تكون ذات مصداقية وأن تنجح. والتقرير المعروض على المجلس يؤكد ولسبب وجيه على أهمية المضي على عجل ولكن بحذر في إنشاء اللجنة. إن مقتري المحاولة الانقلابية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمذابح التي تلتها يجب تقديمهم للعدالة. وفي الوقت ذاته، يجب علينا أن نتوخى الحذر في تناول هذه المسألة حتى لا نفتح الجروح القديمة في خضم حماسنا لمقاضاة مقترفي الجرائم ونجد أنفسنا في حالة تكون عندما تغادر اللجنة بوروندي أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل قدومها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يساعد عمل اللجنة في النهاية في رعاية المصالح الوطنية والاستقرار السياسي في بوروندي.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس يعالج قضايا ذات صلة واردة في تقرير الأمين العام. وما من شك في أن تعاون حكومة بوروندي ليس حيويًا فحسب وإنما هو مفتاح النتيجة الناجحة لعمل اللجنة ولأليات المتابعة. وحكومة بوروندي هي التي سيتعين عليها تنفيذ توصيات اللجنة. وفقرة المنطوق ١ (أ) و (ب) و فقرة المنطوق ٥ من (أ) إلى (و) تشكّلان روح وجوهر عمل اللجنة ذاته. وسيكون عملاً عقيماً لو أنشأ مجلس الأمن لجنة لا يمكنها أن تعمل بحرية في بوروندي والتوصيات التي تضعها لا تنفذ. ونحن في هذا الصدد نحث حكومة بوروندي على تقديم كامل تعاونها للجنة وللمجتمع الدولي الذي قامت هي نفسها بدعوته.

تروق لوفدي بصورة خاصة الأفكار والتوصيات بشأن

نحو الأمام في توصياتها بغية تشجيع المصالحة الوطنية واستقرار بوروندي في المستقبل.

السيد السمين (عمان): يجتمع المجلس هذا اليوم للنظر في موضوع بالغ الأهمية ألا وهو الوضع في بوروندي وإنشاء لجنة تحقيق دولية هناك.

إن تاريخ بوروندي منذ فجر الاستقلال لهو مليء بالصراع على السلطة بين القبيلتين الرئيسيتين فيها. هذا الصراع تسبب في موت آلاف مؤلفة من الناس رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، "هوتو" و "توتس"، ذبحوا لأشياء سوى لانتمائهم إلى مجموعة إثنية معينة أو لمكان سكناهم. وكل حادثة قتل تمثل مأساة في حد ذاتها، وفي غيبة القانون، كل حادثة قتل تشعل من جديد مشاعر البغضاء والكراهية والرغبة في الانتقام.

لقد أدى اغتيال الرئيس ندادي عام ١٩٩٣، بعد أسابيع قليلة من ادلائه ببيان بلاده أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحاولة الانقلاب الفاشلة وكذلك المذابح التي أعقبت ذلك، إلى إغراق البلاد مجدداً في أزمة سياسية وإنسانية طاحنة أوقدت من جديد أعمال القتل والعنف التي تمثلت في إلقاء القنابل اليدوية على الجموع المحتشدة في الأسواق؛ وقتل الأسر في منازلهم ليلاً؛ وهناك من يقذف بالحجارة حتى الموت في الشوارع.

ويعتقد وفد بلدي أن أحد أهم أسباب هذا العنف هو أن المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال عادة ما يفلتون من العقوبة أو المساءلة القانونية، كما أن الأشخاص الضالعين في قتل مئات الآلاف من الناس على مدى الثلاثين سنة الماضية لم يجر التعرف إليهم، أو تقديمهم للعدالة. لقد شجع هذا المناخ بعض الناس على أخذ حقوقهم بأيديهم لأنهم لا يثقون بنزاهة النظام القضائي أو لأنهم يسعون إلى تحقيق مخططاتهم السياسية بصرف النظر عن التكاليف الإنسانية التي تترتب على أعمالهم.

ومن هذا المنطلق، سيدي الرئيس، يرحب وفد بلدي بالقرار الأول بشأن الحالة في بوروندي والذي يطلب إلى الأمين العام، على سبيل الاستعجال، إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الملابسات التي رافقت اغتيال الرئيس ندادي عام ١٩٩٣ وكذلك أعمال العنف التي أعقبت ذلك.

تبدو مستمرة في بوروندي عن طريق محاكمة الذين تثبت ادانتهم بهذه الجرائم. ويمكن أن يسهم هذان الهدفان اسهامات هامة صوب المصالحة الوطنية واستقرار البلد في المستقبل.

وفي هذا السياق، قرأ وفدي بعناية رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، وكذلك التقرير المرفق بها للدكتور نيكن عن الطرائق التي يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدمها في مساعدة حكومة وشعب بوروندي لتحقيق الهدفين اللذين ذكرتهما للتو.

لا يعترض وفدي، من حيث المبدأ، على توصيات الأمين العام بإنشاء لجنة دولية للتحقيق تسند إليها ولاية محددة تسعى إلى تحقيق الهدفين اللذين سبق أن حددتهما. ولكن وفدي يعتقد أن الترتيبات السياسية في بلد من البلدان تقع ضمن اختصاص مهام الدولة في ممارستها لسيادتها. وعلاوة على ذلك، نرى أنه لا بد من الحصول على تأييد والتزام حكومة بوروندي لكفالة تحقيق أهداف مشروع القرار هذا. ونشعر بالتشجيع لأن الأطراف في بوروندي قد وافقت من حيث المبدأ، عن طريق اتفاقية الحكم، على إجراء هذا التحقيق. وتعاون حكومة بوروندي سيصبح أكثر أهمية بالنسبة لتنفيذ مختلف التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة الدولية. ولهذا فإننا نطمح بالغ الحكمة في تشاور اللجنة الوثيق وفي كل مرحلة مع حكومة بوروندي ونتطلع قدماً إلى تقارير الأمين العام عن عمل وتقديم لجنة التحقيق.

وأخيراً، لقد دلل مجلس الأمن على قلقه إزاء الحالة المأساوية السائدة في بوروندي، في جملة أمور منها إرساله إلى ذلك البلد بعثتين خاصتين في عام واحد. ولقد تشرفت نيجيريا بترؤس هاتين البعثتين. ويمكن أن تكون تقارير البعثتين اسهاماً ايجابياً في النهوض بالسلم في بوروندي.

ومشروع القرار الحالي، الذي نؤيده، يدلل من جديد على اهتمام المجلس المستمر بالسعي وراء اقرار السلم في بوروندي. ولهذا فإن وفدي يأمل في أن تسعى اللجنة، في الوقت الذي تراعي فيه ضرورة المعاقبة على أفعال الماضي ومعالجة ظاهرة الافلات من العقاب، إلى التطلع

معينة لا تسيطر على مجتمعتها، وأن القانون لا يطال المتورطين في جرائم مختلفة.

ففي بوروندي، حيث كان الناس يخشون شجب غيرهم إما خوفاً من الانتقام أو لانتمائهم الى المجموعة العرقية ذاتها، ينمو توافق في الآراء بشأن الحاجة الى إجراء تحقيق محايد وموضوعي في اغتيال الرئيس نداداي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وفي المجازر التي أعقبت ذلك. ويعتبر وفد بلدي قيام حكومة بوروندي بالطلب رسمياً من الأمم المتحدة للبدء بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في الوقائع ومحاكمة المسؤولين عنها، كما ورد في اتفاقية الحكم، عملاً ايجابياً.

إن حل مشكلة الافلات من العقاب في بوروندي، وفتح الطريق أمام المصالحة والحوار، في الوقت ذاته، ليسا بالمهمة السهلة. إلا أن في رصيد بوروندي الرغبة العالمية بأن يحل السلام والاستقرار في البلد. وهناك أيضاً توافق آراء بين جميع الأطراف بوجوب إشاعة مناخ من السلم والاستقرار الداخليين، قادر الى جانب صكوك كاتفاقية الحكم، على تشكيل إطار ملائم لبلوغ السلام الدائم.

إن مسؤولية صون السلم والأمن في بوروندي تكمن تحديداً في الشعب والحكومة الائتلافية التي أنشئت على أساس اتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، من المهم التنويه بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحقيق المصالحة الوطنية عن طريق برامج بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع.

إن هذه المبادرة من جانب حكومة بوروندي لإنشاء لجنة دولية، حسبما نصت عليه اتفاقية الحكم، تستحق الثناء. ذلك أنها ستعزز استعادة دولة القانون، وتحسن سير عمل النظام القضائي. وهي، علاوة على ذلك، تهدف الى حل مشكلة أساسية في بوروندي تهدد أمنها، ألا وهي صورة الافلات من العقاب.

ويضم وفد بلدي فهماً كاملاً أهمية إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية، وبناء عليه، قررنا أن نقدم مشروع القرار. ونحن نوافق على أن التعاون بين سلطات بوروندي ومؤسساتها أساسية إذا ما أريد لعمل اللجنة أن

ونذكر في هذا الصدد أن هذه الفكرة لم تأت من فراغ وإنما أشير إليها في تقرير أكي - هوسليد، وأوصت بها بعثة مجلس الأمن الى بوروندي وهي متوخاة من قبل الأطراف في اتفاقية الحكم، كما تمت الدعوة الى إنشاء هذه اللجنة في العديد من البيانات الرئاسية التي أصدرها المجلس بشأن الحالة في بوروندي. وعليه، فإننا نشعر بالارتياح الى حقيقة أن هذه الفكرة بدأت تظهر الى حيز الوجود.

إننا، على غرار الآخرين، نرى أن إنشاء مثل هذه اللجنة سيكون خطوة هامة نحو وضع حد لظاهرة الافلات من العقاب التي ينجم عنها مزيد من العنف. وكما أنها ستكشف العناصر المتطرفة في كلا الجانبين وستكون بمثابة رادع ضد أية محاولات من جانبهم لزعة السلم والاستقرار في البلاد. بيد أنه حتى تكمل أعمال اللجنة بالنجاح، ينبغي لها أن تكون محايدة ومستقلة سواء من ناحية الولاية المسندة اليها أو من ناحية تكوينها. إن احترام الحكومة البوروندية لأمن اللجنة ونزاهتها ولحرية الوصول الى المعلومات والتحقيق مع الشهود، تعد عناصر ضرورية لنجاح اللجنة في الاضطلاع بولايتها. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يكون هناك التزام من جانب تلك الحكومة بتنفيذ التوصيات التي ستتقدم بها اللجنة وإلا لأصبحت كل هذه الاجراءات من دون معنى.

السيد الرئيس، إننا وإذ نؤكد على الطابع السياسي لبوروندي، فإنه وانطلاقاً مما تقدم، وحسب فهمنا بأن هذا القرار يحظى بموافقة حكومة بوروندي، فإن وفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار، آمليين بأن يسهم اعتماد مشروع القرار ايجاباً في إعادة الوفاق والتصالح الوطني الى البلاد.

وختاماً، سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص في بوروندي السيد أحمدو ولد عبد الله، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية في مجال السعي الى تحقيق السلم والاستقرار في بوروندي.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الافلات من العقوبة مشكلة يصعب حلها. وهذه الظاهرة دلالة واضحة على أن الدولة، في مرحلة

وفي ظل هذه الخلفية قررت إيطاليا الانضمام إلى مقدمي القرار الذي اتخذته مجلس الأمن توا. وبهذا القرار لا يستجيب المجلس لمشاعر القلق في أنحاء العالم فحسب بل أيضا لقرار الأطراف البوروندية، في إطار اتفاق الحكم المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالسعي إلى إنشاء لجنة دولية للتحقيق. وقد وفر التقرير الذي أعده الدكتور بيدرو نيكن، الخبير القانوني الذي عينه الأمين العام، والمقترحات التي قدمها الأمين العام ذاته، استنادا إلى هذا التقرير، الإطار لقرار المجلس بإنشاء تلك اللجنة.

إننا نتطلع إلى بداية مبكرة لعمل اللجنة، ونوافق بشكل خاص على حكم تقديم تقرير مؤقت إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها. وهذا سيمكن المجلس من إجراء تقييم أولي لتقدم عمل اللجنة، ويعبر عن عزمه القوي على التحرك بأسرع ما يمكن صوب وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في بوروندي.

ونوافق أيضا على الولاية الواسعة التي انيطت باللجنة، فلا يقتصر المطلوب من اللجنة على التثبت من الحقائق والتوصية بالتدابير اللازمة للقضاء على حالة الإفلات من العقاب فحسب بل يشمل أيضا تقديم مقترحات محددة للحيلولة دون تكرار أفعال من قبيل الأفعال التي تحقق فيها اللجنة، علاوة على تشجيع المصالحة الوطنية.

إننا نعتقد أن عمل لجنة التحقيق ينبغي أن يسهم في المقام الأول في استعادة السلم في بوروندي التي لا تزال الحالة السياسية فيها تدعو إلى القلق. وليس هناك ما يشير بالفعل إلى انحسار موجة العنف، ويمكن للتوترات الحالية أن تنسف بسهولة الاستقرار الهش السائد في البلاد.

وبينما لا يمكن إيجاد حل لأزمة بوروندي والمنطقة برمتها إلا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، فإن لجنة التحقيق يمكنها أيضا أن تقدم مقترحات محددة ترمي إلى تشجيع التعايش الودي فيما بين المجموعات الإثنية المختلفة.

وإن الفرصة الحقيقية الوحيدة لوقف العنف الذي عصف ببوروندي في السنتين الماضيتين تكمن في رأينا في بدء عملية للمصالحة الوطنية الحقيقية. ويجب أن

يكون ناجحا. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للجنة أن تعمل في بوروندي بقدر كامل من الحرية والاستقلال والأمن، وأن تكون لها قدرة واسعة على الوصول إلى جميع المعلومات التي تملكها الحكومة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأعرض الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/724.

أجري تصويت برفع الأيدي.

صوت لصالح مشروع القرار:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت ١٥ عضوا مؤيدا مشروع القرار.

اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠١٢ (١٩٩٥).

أدعو الآن أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اعتري القلق الحكومة الإيطالية والشعب الإيطالي زمنا طويلا بشأن تقارير عن انتهاكات منهجية ومنتشرة وصارخة للقانون الدولي، ارتكبت في بوروندي عقب اغتيال الرئيس ندادي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وفي مناسبات سابقة أعربنا عن تأييدنا التام للبيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن الذي أصدر مرتين في هذا العام نداء بوضع حد لحالة الإفلات من العقاب التي لا يزال مرتكبو هذه الجرائم يتمتعون بها. إن مجرد تصور إفلات المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة من العقاب أمر غير مقبول في حد ذاته.

ويحدونا الأمل والنية أن تساعد اللجنة التي أذنا بإنشائها اليوم في تثبيت أقدام بوروندي على الطريق نحو الحكم السلمي والديمقراطي المتجدد، إلى جانب احترام حقوق الإنسان. وستقوم اللجنة بتثبيت الحقائق المتصلة باغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمذابح وأعمال العنف التي أعقبت ذلك. وستوصي، كما جاء في القرار، باتخاذ التدابير للحيلولة دون تكرار أفعال من قبيل الأفعال التي تحقق اللجنة فيها. وتلك التدابير ستكون مجرد توصيات. ويبقى على حكومة بوروندي أن تختار التدابير التي يتعين اتخاذها.

ويحدونا الأمل أن يعين الأمين العام، لدى تنفيذه لهذا القرار، مفوضين مرموقين يمثلون الخلفيات القضائية المختلفة، وأن يتعاون الجميع في بوروندي بصورة كاملة وصريحة معهم. ونحن نتطلع إلى تعيينهم وإلى اضطلاعهم بجهد حاسم بالنسبة لمستقبل لرواندا. ونحن على اقتناع بأن حكومة بوروندي وشعبها يؤيدان بقوة أن تكون هذه الخطوة خطوة هامة في عملية المصالحة الوطنية. ومع نهاية الإفلات من العقاب ستأتي بداية أمل جديد.

السيد رودلف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شارك وفدي في تقديم القرار المتخذ توا، والذي يطلب إلى الأمين العام إنشاء لجنة تحقيق دولية للتثبت من الحقائق المتصلة باغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبالمذابح وأعمال العنف الجسيمة التي أعقبت ذلك. وإننا نرحب بشكل خاص بحقيقة أن ولاية اللجنة تشمل أيضا تقديم توصيات ذات طابع قانوني أو سياسي أو إداري. وهذا سيساعد شعب بوروندي على تجنب أي تكرار للأعمال البربرية الجاري التحقيق فيها.

إن القرار يستند إلى التوصيات التي قدمها الأمين العام ويراعي موقف الحكومة البوروندية. وفي هذا الصدد، أود أن أهيب بجميع السلطات والمؤسسات والأحزاب السياسية البوروندية أن تتعاون بالكامل مع عمل رجال القانون النزيهين الذين سيعينهم الأمين العام.

إن العدل شرط مسبق للمصالحة الوطنية ونحن نأمل أن يمثل إنشاء اللجنة خطوة أولى نحو هذا الهدف وذلك بمساعدة بوروندي على كسر الحلقة المفرغة والمدمرة

يكون القبول المتبادل فيما بين جميع المجموعات الإثنية الأساس الذي تقوم عليه هذه العملية. ونأمل أن يؤدي إنشاء لجنة للتحقيق، وهو ما يطلبه المجلس اليوم، إلى الإسهام بصورة مفيدة في تحقيق هذه الغاية.

ويحدونا الأمل في أن السفير تيرينس، الذي نرحب به كزميل وصديق جديد والجالس على هذه الطاولة هذا المساء، سينقل توقعات مجلس الأمن في هذا الصدد إلى حكومة بوروندي وشعبها.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد صوتنا اليوم لصالح اتخاذ خطوة كبيرة صوب تحقيق الاستقرار في بوروندي: فقد أعلننا بقوة أنه يجب وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. وبهذا التصويت لصالح إنشاء لجنة للتحقيق أعلننا أنه لم يعد من المقبول الإفلات من العقاب في بوروندي. وبهذا، عملنا ردا على مبادرة حكومة بوروندي وتوصية الأمين العام. وقد قام مقدمو مشروع القرار بصياغته بالتشاور الوثيق مع السلطات البوروندية هنا وفي بوجومبورا.

وتشعر حكومتني بالقلق العميق إزاء حالة عدم الاستقرار الخطيرة السائدة في بوروندي، ويتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تكرار المأساة المروعة التي وقعت في رواندا. وإننا نعمل اليوم هنا انطلاقا من اهتمامنا الإنساني بوقف الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق والصارخة للقانون الإنساني الدولي التي اجتاحت بوروندي في أعقاب اغتيال رئيسها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

إن حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة تدل على أهمية والحاجة تشجيع المصالحة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤيد حكومتني اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الذي جرى بموجبه وضع نظام للمشاركة في السلطة. وإننا نندد بمحاولات زعزعة الاستقرار وتحريض العنف، بما في ذلك من خلال النشرات الإذاعية التي تحرض على الكراهية. وستقدم حكومتني ٢ ملايين دولار على شكل معونة إنمائية لبوروندي هذا العام، مع التركيز بوجه خاص على بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة تخضع للمساءلة.

الأفراد الذين كانوا وراء الانقلاب العسكري وظلوا بالبلاد وان من الممكن تحديد هويتهم. ونحن نطالب الآن بأن تحدد هويتهم بوضوح وأن يتم القاء الضوء على الأحداث المأساوية التي أعقبت ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ولذلك فإن حكومتي تعتبر ان محاولة كسر دائرة الإفلات من العقوبة لن تكون كافية لاستعادة الاستقرار في بوروندي وباقي المنطقة؛ ويبدو لنا أن جذور الداء الذي يتفشى في افريقيا الوسطى تمتد أعمق من ذلك بكثير. ولم تغب هذه النقطة عن بال من كتبوا التقرير الذي أشرت اليه للتو.

ان المصالحة الوطنية بين جميع الفئات السكانية في بوروندي، كما في البلدان الأخرى في المنطقة تتطلب تنفيذ تدابير محددة على نطاق أوسع. ان مسألة اللاجئين ومسألة تكديس الأسلحة في الإقليم، ومسألة التنمية الاقتصادية وأخيراً مسألة تدعيم المؤسسات في كل هذه البلدان من الأمور التي ينبغي النظر إليها في إطار أوسع.

وحكومتي لم تكف عن تردد أن عقد مؤتمر إقليمي يعنى بالسلم والاستقرار وتنمية بلدان منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن يكون الخطوة الأولى التي تسمح لهذا الجزء من افريقيا بتضميد جراحه. ونأمل أن يبدأ المجلس في القريب النظر في أفكار تتعلق بتنظيم مثل هذا المؤتمر، أفكار يعود بها الممثل الخاص للأمين العام من بعثته للمنطقة كما هو مطلوب منه في القرار ١٠١١ (١٩٩٥).

ينبغي أن تأخذ هذه المبادرة في رأينا شكلها النهائي بسرعة فلقد عانت المنطقة مؤخراً من اضطرابات جديدة. لا بد لنا من أن نحول بأي ثمن دون تكرار الأحداث المأساوية التي عاشها ملايين الرجال والنساء في الماضي. وينبغي علينا، عوضاً عن ذلك، أن نوفر لهم سبل العودة الى طريق الديمقراطية والتقدم والتسامح وستكون حكومتي على استعداد للقيام بدور نشط في أي مبادرة ترمي الى ذلك.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان أحداث عام ١٩٩٣ التي ألهمت هذا القرار أحداث مأساوية؛ إذ أنها أذنت بداية الأوقات العصيبة

للافلات من العقاب والتي ظلت البلاد تعاني منها. ولئن كان شعب بوروندي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التغلب على وضعه الصعب، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه مساعدته في جهوده. لقد زاد بلدي من مساعدته الإنسانية في أعقاب أحداث عام ١٩٩٣ المأساوية. ولقد ساهمنا لهذا العام بمبلغ ٦ ملايين دولار للمشاريع الإنسانية ومشاريع إعادة التأهيل.

إن إنشاء لجنة التحقيق يعطي شعب بوروندي الفرصة لطى صفحة الماضي ووضع الأسس لمستقبل أفضل. وسيكون عمل اللجنة عسيراً فالأحداث التي سيجري التحقيق فيها وقعت في الماضي القريب وما زالت المشاعر متأججة. ولكن لا بد من كشف الغطاء عن الماضي حتى يتسنى إعطاء شعب بوروندي الفرصة للعمل من أجل غد أفضل.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذا القرار الذي اعتمدته المجلس الآن بالإجماع ينشئ لجنة دولية للتحقيق تتمثل ولايتها في تبيان الحقائق في ما يتعلق باغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر والمذابح وأفعال العنف الخطيرة التي تبعت ذلك. كما ستتمثل ولايتها قبل كل شيء في التقدم بتوصيات تهدف من ناحية الى تقديم المذنبين الى المحاكمة ومن الناحية الأخرى الى ضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

لقد دخلت بوروندي منذ وفاة الرئيس ملكيور نداداني في دائرة من العنف لا يبدو أن هناك، حتى يومنا هذا، نهاية لها. ان الأسباب الرئيسية وراء هذا العنف، كما يعلم الجميع، هي أسباب سياسية، إذ تجد بوروندي نفسها في وضع دقيق للغاية يحاول فيه المتطرفون الاستفادة من ضعف المؤسسات ومما يشجع هذا العنف أيضاً غياب نظام قضائي فعال في بوروندي يجعل من الممكن تقديم الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي الى المحاكم.

ان وفدي يأمل في أن إنشاء هذه اللجنة الدولية للتحقيق سيجعل من الممكن تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم. ونحن نذكر ان تقرير البعثة التحضيرية لتقصي الحقائق الموفدة الى بوروندي، تحت قيادة السفير مارتن هوسليد والسفير سيمون إكي، أوضح بجملاء ان بعض

تأييد طلب حكومة بوروندي لإنشاء مثل هذه اللجنة وهو طلب قبلته الأحزاب الرئيسية في البلاد. والواقع إن إعادة السلم للبلاد، وفوق كل شيء، إرساء قواعد العدالة هناك، يتطلبات تحديد معالم الطريق الذي يجب أن يتبعه أولئك الذين يعينهم الأمر. إن كل ما يستطيع المجتمع الدولي فعله هو توفير الدعم الضروري لاستكمال الجهود الداخلية.

يعترف وفدي، قبل كل شيء، بأن بوروندي جزء من شبكة البلدان التي تقع في منطقة البحيرات الكبرى وأن من غير الممكن فصلها عن ذلك الإطار ولذلك فلا يمكن حل مشاكل هذا البلد إذا تم تجاهل ما يحدث في البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وعلى عكس المناطق الأخرى في إفريقيا فإن بلدان البحيرات الكبرى شهدت تأسيس وشيوع مناخ يقوم على الإفلات من العقوبة مما أدى إلى معاناة السكان. وتعتبر منطقة البحيرات الكبرى في الوقت الحاضر برميل بارود ومصدرا للاجئين ومن المهم للمجلس فهم الأسباب التي تكمن وراء ذلك؟

وإذا كان قد قيل إن منطقة البلقان قد كتبت تاريخا لم يكن من الممكن أن يؤدي ثماره فإن بلدان البحيرات الكبرى كتبت طوال ١٠ قرون تاريخا رائعا يليق بها، فقد عاش سكان المنطقة رغم التباين بينهم في وثام وحرصوا على إنشاء دول تملك الفعالية وضرب التوازن بين الدول والناس الذين تتكون منهم. ولقد وجدوا الأجانب الذين زاروا هذه البلدان دولا ذات نظام كامل يعيش فيها سكان لهم تاريخهم وثقافتهم. ولقد شهد على ذلك الرواد العرب والألمان الذين زاروا المنطقة.

ويجب على المجلس أن يعترف بأن هذا التوازن قُضي عليه بوجود دول أجنبية، كانت لها مصالح تفوق مصالح المواطنين المحليين. واسمحوا لي بأن أقتبس مما قاله بحق زعيم لبوروندي:

"لو كان الاستعمار أمرا طيبا، لاستعمرت البلدان الأوروبية كل منها الأخرى".

ولهذا، فإن الأحداث الراهنة في بلدان المنطقة، وبخاصة في بوروندي ورواندا، هي ما ورثناه عن نظام

لبوروندي وهي أحداث مازالت، للأسف مستمرة، حتى اليوم.

تشارك حكومة المملكة المتحدة في القلق الذي عبر عنه آخرون حيال استمرار عدم الاستقرار في بوروندي. ونحن نعتقد أن مناخ العنف والإفلات من العقوبة يشكل عاملا أساسيا في المشاكل هناك ونأمل أن تتمكن اللجنة من تحديد هوية المسؤولين عن أحداث عام ١٩٩٣ وأن تتمكن بالتالي من التصدي لهذا المناخ الذي يشجع على الإفلات من العقوبة.

ويرسل هذا القرار رسالة واضحة فحواها إن المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني سيحاسبون على أفعالهم. ولهذا السبب تؤيد الحكومة البريطانية بقوة إنشاء لجنة تحقيق، وقد سر وفدي للمشاركة في تقديم هذا القرار.

إننا نؤمن بأن تقوية النظام القضائي لبوروندي، ونتطلع إلى تلقي توصيات اللجنة المتعلقة بالتدابير الضرورية للحيلولة دون تكرار مثل تلك الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٣.

إن تعاون حكومة بوروندي وجميع الأحزاب السياسية البوروندية سيكون من المسائل الحيوية إذا قدر للجنة أن تنجح. لذلك نأمل أن توفر حكومة بوروندي للجنة فرص الوصول وأن تكفل سلامة أعضائها.

يطالب القرار الدول بالمساهمة في الصندوق الائتماني للجنة حتى تتمكن اللجنة من الشروع في عملها بشكل فوري وفعال. وستساهم المملكة المتحدة بـ ٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لهذا الغرض.

السيد باكورامتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنيء من خلالكم، السفير تيرنس على تعيينه ممثلا دائما لبوروندي لدى الأمم المتحدة، ووفدي مستعد للتعاون معه بأقصى قدر ممكن.

لقد وافق وفدي على المشاركة في إعداد هذا القرار الخاص بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في بوروندي والسبب وراء ذلك هو رغبتنا في

والواقع أن نفس الوسائل التي كانت تستخدم في رواندا، مثل برامج الدعاية التحريضية، تستخدم الآن في بوروندي. ونفس الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم في رواندا يوفرون الدعم الفني والعسكري في بوروندي حتى يمكن القيام بإبادة الأجناس ذاتها. ونفس البلدان التي وفرت الدعم السياسي والمالي والعسكري للمجرمين في رواندا هي التي تتعاون الآن مع المجرمين في بوروندي.

ما هو الغرض من عمل اللجنة ونتائجها إذا كانت حدود بوروندي لا تزال عرضة للهجوم؟ ما هو الغرض من نتائج اللجنة إذا كانت النشرات الإذاعية من بلد مجاور لا تزال تخلق جوا من التوتر والضغينة بين أبناء بوروندي؟ كيف يمكن لرواندا أن تفكر أخيرا في التعمير بينما تعلم أن المجرمين ومخططي إبادة الأجناس يشجعون المتطرفين في بوروندي على فعل ما فعلوه في رواندا في ١٩٩٤؟ وكما يعلم الأعضاء، إذا أردنا أن نوقف الإفلات من العقاب الذي ساد في منطقة البحيرات الكبرى، يجب أن نستأصل الشر من جذوره. يجب أن نقضي على الإفلات من العقاب ليس بالقضاء على أعراضه، وإنما بالقضاء على أسباب الشر ذاتها.

ويود وفدي أيضا أن يعترف بمسؤولية مواطني المنطقة والبلدان المعنية. إن البورونديين أنفسهم يتحملون مسؤولية أولية عن مستقبلهم. ونحن واثقون بأن أبناء بوروندي لديهم عناصر الحل الداخلي المعروفة حتى لمن هم من خارج المنطقة. وفي هذا الصدد، أنشأت بوروندي إطارا كاملا من المؤسسات والمنظمات والتجمعات، ونظاما قضائيا لضمان أداء مجتمع بوروندي. ولهذا يناشد وفد بلدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا هذه المؤسسات البوروندية كلها، التي تحتاج إلى الدعم للاضطلاع بدورها على النحو الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٧/٤٩، المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وكما قال وفدي في مناسبات سابقة، فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يمكنهما حل مشاكل المنطقة دون الإقليمية دون إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي أنشأتها دول المنطقة. وفي معظم الحالات، أظهرت هذه المنظمات معرفتها واتخذت نهجا مناسباً تماماً لحل مشاكل دولها الأعضاء. ومع ذلك لم تعمل أبداً على أن

الوصاية الذي أوكلت الأمم المتحدة إدارته لبلجيكا، ومن المصالح اللغوية والاقتصادية التي ترغب فرنسا في الحصول عليها في المنطقة، مما يضر بمصالح هذه البلدان. ومن المهم أن نلاحظ الدور التاريخي لهذين البلدين ومسؤوليتهما الكبرى فيما يخص الأحداث الراهنة في المنطقة. ووفد بلدي مقتنع بأن الوقت قد حان لتحقيق تعاون إيجابي بناء، وللتخلي عن شكل من أشكال التعاون يقوم على التحزب ويؤدي إلى التدمير.

ولئن كان وفد بلدي قد وصت مؤيدا القرار، فإن لديه بعض التساؤلات الهامة فيما يخص دور اللجنة وبخاصة النتائج التي قد تتمكن من تحقيقها. وهناك عدد من الشروط المسبقة التي يجب أن تحترم إذا ما كان لعمل اللجنة أن يكون فعالاً.

لقد قرر المجلس توا أن يهب لمساعدة بوروندي. فكيف يمكن أن تكون له مصداقية إذا ما ثبت أنه في ظروف أسوأ من تلك الموجودة في بوروندي - أي تلك الموجودة في رواندا المجاورة - غير قادر على إنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مجرمو حقوق الإنسان الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية والذين ارتكبوا إبادة أجناس في رأي جميع أعضاء المجلس؟ كيف يمكننا أن نقنع الشعب البوروندي بأن المجلس يتناول الأحداث في بلده بجدية إذا كان الذين ارتكبوا إبادة الأجناس في رواندا لم يمنعوا أبداً، وإنما وضعوا تحت جناح المجتمع الدولي؟ كيف يمكننا أن نقنع الشعب البوروندي بأن المجلس جاد بينما أبرز أعضائه سلحوا ومولوا وما زالوا يحمون الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، مع أن أولئك الأعضاء موقعون على الاتفاقية المتعلقة بإبادة الأجناس. إن أولئك المجرمين أنفسهم هم الذين يقدمون الدعم العسكري للمتطرفين البورونديين.

وإلى أن يندد المجلس بالمجرمين الذين ارتكبوا إبادة الأجناس في رواندا، جنباً لجنب مع الذين يؤيدونهم، لن يكون هناك سبب ملح للتنديد بالمجرمين في بوروندي. وإلى أن يندد المجلس بالبلدان التي تسليح المجرمين وتدعم الحكومات التي تضيي الطابع المؤسسي على الجريمة بوصفها وسيلة للإدارة، سيكون من المستحيل إحداث تأثير حقيقي في الحالة الراهنة في بوروندي.

بورووندي الحديث لا تزال قائمة إلى حد كبير اليوم. والأنباء الأخيرة عن الاحتجاجات العنيفة، وشحنات الألغام البرية إلى بوروندي، والهجمات التي أدت إلى مقتل أطفال أبرياء لا تزال تذكر العالم بأن التوترات الإثنية والسياسية في البلد لم تبدد ووفد بلدي يعرب عن القلق لأن الحالة في بوروندي لا تزال متفجرة، ويمكن أن تتدهور بسهولة.

ونحن نعتقد أن هذا القرار يمكن أن يوفر الحلول لبعض مشاكل بوروندي. وعلى سبيل المثال، أدى عدم توفر المعلومات بشكل عام، بشأن أحداث عام ١٩٩٣، إلى توفير مناخ من السهل فيه توجيه اللوم، وقلما يسعى فيه إلى الدليل اللازم لتبرير اللجوء إلى الانتقام بالعنف، وهي حالة لا بد من تحسينها. وقد اعترفت بوروندي نفسها بهذه الحاجة، وفي هذا الشأن يعرب وفد بلدي عن تقديره لموافقة بوروندي على إنشاء لجنة مكونة من رجال قانون محايدين ومتمرسين ومحترمين دولياً. وجهودها لصياغة صلاحيات اللجنة تدل على توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحسين نظامها القضائي.

ويتوقع وفدي أن يسهم عمل اللجنة في توليد مناخ يفضي إلى إنشاء نظام للعدالة يقوم على النزاهة والمساواة، ويعزز جهود بوروندي لكي تصبح دولة تنعم بالسلام والازدهار. وفي هذا الصدد، يتوقع من اللجنة، من بين أمور أخرى، أن توصي باتخاذ تدابير ذات طابع قانوني وسياسي وإداري، حسبما تراه مناسباً، وتدابير لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن اغتيال رئيس بوروندي في ١٩٩٣، والمذابح وغيرها من أعمال العنف الخطيرة ذات الصلة التي أعقبت ذلك، وذلك من أجل منع أي تكرار للأفعال المماثلة لتلك التي تحقق فيها اللجنة، وبصورة عامة لتبديد مناخ الإفلات من العقوبة.

بيد أننا نود أن نؤكد على حساسية أداء اللجنة. وينبغي لتوصياتها أن تراعي بدقة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأطراف في بوروندي من أجل المصالحة الوطنية. وبالتالي يؤكد وفد بلدي على أن أداء اللجنة ينبغي ألا يقوض عملية المصالحة الوطنية في بوروندي التي تتمتع بنفس القدر من الأهمية.

تذهب لأبعد من ذلك في السعي لإيجاد حلول، بسبب نقص الوسائل. ولذلك من الضروري أن يوفر لها الدعم المادي والفني والمالي حتى يمكنها الوفاء بشكل أفضل بدورها، وهو دور لا غنى عنه ويكمل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ونختتم بياننا بمناشدة مجلس الأمن بأن يتخذ التدابير الملائمة لإنقاذ المنطقة دون الإقليمية من سفك دماء أخرى تسببه بعض البلدان التي تواصل إشعال الصراعات والإبقاء عليها بتوفير الدعم المالي والأدبي للمتطرفين من مختلف القطاعات. وسيكون الأقل نفقة بالنسبة للمجتمع الدولي أن يمنع الصراعات، الأمر الذي من شأنه أن يمكن بلدان المنطقة دون الإقليمية من تركيز جهودها على برامج التنمية والتعمير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وآلآن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً لإندونيسيا.

صوت وفد بلدي تأييداً للقرار المعروض علينا اليوم، الذي قرر مجلس الأمن به إنشاء لجنة تحقيق دولية في بوروندي. ولأنني كنت عضواً في بعثة مجلس الأمن الثانية إلى بوروندي، التي أوصت بإنشاء تلك اللجنة. أشعر بارتياح خاص إزاء القرار الذي اتخذته المجلس تواء. وإنشاء اللجنة ضروري فعلاً لتأكيد الحقائق بشأن اغتيال رئيس بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمذابح التي أعقبت ذلك، وذلك حتى يُقدّم الأشخاص المسؤولون عن مآسي بوروندي إلى العدالة. ودون هذه العدالة التي يحققها بشكل منصف مراقبون محايدون، ستكون النتيجة أن يعم جو من الإفلات من العقاب يمكن أن يؤدي عندئذ إلى قيام أطراف بمعاوية أطراف أخرى دون محاسبة، رغبة في الثأر من أعمال ظلم ارتكبت ضدهم من قبل. وأعمال العنف هذه تعتبرها أطراف أخرى أعمال ظلم ارتكبت ضدها، فتزد عليها بعنف مماثل، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة. وهذه الحلقة تجعل المصالحة الوطنية وتحقيق الرفاه والتنمية أموراً مستحيلة تقريباً.

وحتى إذا لم يكن مستوى العنف الحالي بمثل التطرف الذي كان به في فترة إبادة الأجناس في ١٩٩٣، فإن الوحشية التي سيطرت على تاريخ

يتعارض بصورة واضحة مع منطق الأعمال التي قام بها بلدي، الذي أذكر أنه كان بين أوائل البلدان التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع رواندا بعد اندلاع أزمة العام الماضي وبين أوائل البلدان التي طورت من جديد تعاونها مع حكومتها.

ولكن ماذا بهم الآن: إن هذا كله تافه ولا علاقة له البتة بهدف هذا الاجتماع، الذي هو التدليل على أننا ننتظر إثبات الوقائع وتأكيد الحقيقة الصادقة، وبشكل أعم، كما قلت في بياني في وقت مبكر، فإن استعادة السلم في منطقة البحيرات الكبرى هي النتيجة التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها فعلاً. وأود أن يكون ذلك واضحاً تمام الوضوح.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يود وفد بلدي أن يدخل في جدل عقيم. إنه يريد فقط أن يكون المجلس حصيفاً ومنطقياً لدى اتخاذ قراراته. وأعتقد، أنه لا يوجد منطق في إنشاء لجنة لإبراز عناصر الإفلات من العقاب في المنطقة في حين أن بعض أعضاء المجلس، وحتى بعض بلدان المنطقة تواصل تسليح تلك العناصر التي نود أن نقضي على إفلاتها من العقوبة.

وهكذا، فعندما نتكلم عن إنهاء حالة الإفلات من العقاب في المنطقة، فإنني أود منا أن نلتزم الاتساق بإلقاء القبض على أولئك المجرمين أنفسهم الذين نعموا بالإفلات من العقاب والذين نؤويهم ونطعمهم وندعمهم في بلداننا. وأعتقد أن ذلك هو منطق الحالة. فكيف يمكن لسكان منطقة أن يعتبرون شخصاً موثقاً به إذا كنت توفر الملجأ والسلاح لهؤلاء المجرمين؟ وما أريده هو المنطق. وهذا أمر بالغ الأهمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في هذه الجلسة. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥

ويرى وفد بلدي أن لسيادة بوروندي وسلامتها الإقليمية أهمية كبيرة وأن توصيات اللجنة ينبغي ألا تمس هذه المبادئ المقدسة. ونظراً لتعقيدات الحالة، فإن التقيد بهذه المبادئ من شأنه أن يسهم إسهاماً مميّزاً في التوصل إلى حل للحالة وفي تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة اللتين تحتاجهما بوروندي.

ونحن على قناعة بأن التعاون الجيد بين حكومة بوروندي وموظفي الأمم المتحدة سيتوسع ليشمل دقائق القرار، وأن اللجنة ستتمتع بصفة خاصة بحرية الحصول على جميع المعلومات ذات الصلة في بيئة آمنة وأمنة، كما تنص على ذلك الفقرة ٥. وبالإضافة إلى ذلك نعتقد أن المجتمع الدولي يقر بأهمية هذه العملية وسيدعمها دعماً كاملاً بجميع الموارد المتاحة. وبدون هذا الدعم، فإن حلقة إلقاء اللوم والثأر قد تستمر، مما يزيد من تفاقم المأساة التي نزلت ببوروندي من قبل.

ويود وفدي أن يشكر الذين قدموا مشروع القرار المعروف علينا اليوم لمعالجته الحالة الحساسة في بوروندي. ونعتقد أن تنفيذ القرار سيعمل على استعادة الثقة والأمن للبلاد، مما يمكن بوروندي من السير قدماً نحو بيئة من السلام والازدهار.

أستأنف مهامي الآن كرئيس لمجلس الأمن.

يود ممثلاً فرنسا ورواندا أن يتكلما عند هذه النقطة.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعتذر عن طلب الكلمة، إلا أنني أود أن أتناول البيان الذي أدلى به سفير رواندا وهو أن بلجيكا وفرنسا كانتا تسعيان وراء مصالح لغوية واقتصادية وسياسية - وأعتقد أن هذه هي الكلمات التي استخدمها - تتعارض ومصالح بلدان المنطقة.

ليس من عادتي أن أتصدى لتعقيبات مكثرة لا مسوغ لها كتلك التي أدلى بها ممثل رواندا، إلا أنني في هذه الحالة أجد نفسي مضطراً لذلك. إن بيانه